مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي
Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing
Issue N.32-Vol.2 / ISSN:2958-8537

العدد الثاني والثلاثون (32)، المجلد الثاني
تاريخ 30 – 3 – 2025
(ص9 لـ ص24)

التطورات السياسية في القدس خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني ((1293-1327هـ/1876-1909م))

Political Developments in Jerusalem during the Reigen of Abdul Hamid II ((1293-1327هـ/1876-1909م))

فهد السلامة العلي
Fahad Alsalama Alali
الجمهورية التركية جامعة ماردين أرتقلو معهد الدراسات العليا قسم دراسات القدس وفلسطين
KUDÜS VE FİLİSTİN ÇALIŞMALARI ANABİLİM DALI
fahadslama1@gmail.com

الملخص:

تتناول هذه الدراسة أوضاع مدينة القدس خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وهو عهد تميز بتحديات سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة، ولا سِيَّما في ظل تصاعد الأطماع الاستعمارية والصهيونية تجاه فلسطين والقدس.

تركز الدراسة على سياسات السلطان عبد الحميد الثاني تُجاهَ القدس، وأهمية المدينة في الرؤية العثمانية، يُضافُ إلى ذلك الجهودُ التي بذلتها الدولة العثمانية لتعزيز مكانة القدس وحمايتها من التدخلات الأجنبية. كما تسلط الضوء على الاوضاع السياسية التي شهدتها المدينة، ودور السكان المحليين في الحفاظ على الهُوِيَّة الإسلامية والعربية للقدس.

تهدف الرسالة إلى إبراز دور السلطان عبد الحميد الثاني في حماية المدينة من المشاريع الاستعمارية، وتحليل السياسات التي اتبعها لتحقيق هذا الهدف، مع توثيق التحديات التي واجهتها المدينة وأثرها على مستقبلها.

تعتمد الدراسة على مجموعة من المصادر العثمانية والأجنبية والمراجع التاريخية، وتستخدم منهجية تحليلية وصفية لفهم السياق التاريخي والسياسي للقدس في تلك الحِقبة.

الكلمات المفتاحية: مدينة القدس، الدولة العثمانية، السلطان عبد الحميد الثاني، التغلغل الأجنبي.

ABSTRACT

This study examines the conditions of Jerusalem during the reign of Sultan Abdul Hamid II, a period characterized by significant political, social, and economic challenges, particularly amid the increasing colonial and Zionist ambitions toward Palestine and Jerusalem.

The research focuses on the policies of Sultan Abdul Hamid II regarding Jerusalem and the city's significance within the Ottoman vision. It also explores the efforts undertaken by the Ottoman state to enhance Jerusalem's status and protect it from foreign interventions. Additionally, the study sheds light on the political conditions in the city and the role of the local population in preserving its Islamic and Arab identity.

The objective of this thesis is to highlight Sultan Abdul Hamid II's role in safeguarding the city from colonial projects and to analyze the policies he implemented to achieve this goal. Furthermore, it documents the challenges faced by Jerusalem and their impact on its future.

The study relies on a range of Ottoman and foreign sources, along with historical references. It employs a descriptive and analytical methodology to understand the historical and political context of Jerusalem during this period.

Keywords: **Jerusalem**, **Ottoman Empire**, **Sultan Abdul Hamid II**, **Foreign Penetration**.

1. سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الخارجية تجاه القدس

اعتلى السلطانُ عبد الحميد الثاني عرشَ السلطنة في الدولة العثمانية عام 1876م، وكان السلطان المدافع عن الحقوق العربية والإسلامية في القدس، وكان ينظر لأهل القدس باعتبارهم أصحاب الحق الشرعيِّ في أراضيهم بالتصرف فيها أو الإقامة، ولم يسمح لليهود بتنفيذ مخططاتِهم الاستعماريةَ فيها، لذلك حاولتِ الصُّهيونية ومن يدعمها من الدول الأوروبية الإطاحةَ به وإسقاطَه عن عرش السلطنة إلى أنْ تم عزله في انقلاب مدبّر عام 1909م.

ازداد في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الصراع والتنافس بين الدول الأوروبية على مدينة القدس بحجة حماية الأقليات والطوائف الدينية الموجودة فيها وحماية المصالح الأوروبية، فالتقت مع الفكرة اليهودية، التي تطلعت إلى القدس من أيام الحملة الفرنسية على الشرق العربي، وهي الفكرة التي حاولت بريطانيا استثمارها عام 1830م،

لإنشاء دولة يهودية في فلسطين تكون مسؤولة عن حمايتها، وذلك بهدف تأمين طريقها إلى المستعمرات الشرقية في الهند. فكيف كان الوضع الدولي في المنطقة؟ وما هي القوى التي تنافست إلى السيطرة على القدس؟

1.1. السلطان عبد الحميد وتنافس الدول الاوروبية للسيطرة على القدس

بدأ التنافس بين الدول الاوروبية على اقتسام الدولة العثمانية، عندما أوشكت على السقوط، وشهدَ المنتصفُ الثاني من القرنِ التاسعَ عَشَرَ محاولاتٍ يائسة للمحافظة على الدولة المنهارة ليتسنى للدول الأوروبية الحصول على حصة تتلاءم مع تطلعاتها.

فعقدت الأحلاف والاتفاقيات بين تلك الدول المتنافسة حتى لا تستأثرَ واحدةٌ منها بِحِصَّةٍ الأسد من أملاك الدولة العثمانية. وكان التَّنافسُ على أَشَدِّ ما يكون بين بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا وحتى أمريكا، التي بدأت تتطلع للانطلاق خارجَ حدودها والاستحواذِ على مصالحَ لها في بلاد الشرق العربي والإسلامي.[1]

وفي نهاية القرنِ الثامنَ عَشَرَ، بدأتِ الدول الأوروبية تتخلى تدريجيًّا عن سياسة المحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية، كلما أتيح لها فرصةُ اقتطاع من تلك الممتلكات، وابتدأ عهدٌ جديدٌ هو عهد السيطرة والاقتسام بدلًا من المحافظة على الدولة العثمانية بكامل ممتلكاتها.

كانت بريطانيا وفرنسا قد نَبذتا في نهاية القرن التاسعَ عشرَ سياستَهما التقليديةَ ازاء الدولة العثمانية، التي كانت ترمي الى المحافظة على سلامة الدولة العثمانية، وتماسك ممتلكاتها، فقد احتلت بريطانيا جزيرة قبرص سنة (١٨٧٨م)، وأخذت ترنو ببصرها لِمَدِّ نفوذها الى المناطق التي تتحكم في طرق مواصلاتها الامبراطورية،[2] كما احتلت مصر عام ١٨٨٢م.

كانت المانيا من أهمِّ الدول الأوروبية التي دخلت ميدانَ التَّنافس الاستعماري مع الدول الأوروبية، والتي كانت سببًا في دفع بريطانيا وفرنسا لسرعة السيطرة على بعض ممتلكات الدولة العثمانية، التي أصبحت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ذاتَ نفوذ وحظوة عند السلطان، بخاصَّةٍ بعد حصولها على امتياز مد خط حديد برلين.

وقد انعكس هذا التنافسُ بين المانيا والدول الأوروبية، على مناطق النفوذ في الدولة العثمانية، وانعكس كذلك على التنافس على استغلال اليهود والحركة الصهيونية التي ستكون أداةَ المنتصر، وقاعدته الاستعمارية في القدس المستقبل.

---

1 رفيق شاكر النتشة، عبد الحميد الثاني وفلسطين السلطان الذي خسر عرشه من أجل فلسطين، الطبعة3 (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991)، ٢٤.

2 حسن صبري الخولي: سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، المجلد الأول، (دار المعارف مصر ١٩٧٣م)، ١٠٧.

يمكن القول أيضًا بأنَّ الانشقاق بين صهيوني بريطانيا وصهيوني ألمانيا، ليس إلا وجهًا من وجوه التنافس الدولي للسيطرة على مناطق النفوذ في العالم، فقد أصبح من مصلحة المانيا، المتحالفة مع الدولة العثمانية، والمستغلة لخيراتها، تشجيع الصهيونية لاستعمار فلسطين واستغلالها للمهاجرين اليهود، فيما إذا سقطت الدولة العثمانية، وذلك بأسلوب منظم بواسطة السيطرة الاقتصادية والبشرية، بينما كانت الدوائرُ الاستعمارية في بريطانيا تشجع للاستيطان في ممتلكات الإمبراطورية البريطانية في شرقي إفريقيا.[3]

إنَّ المطامع الاستعمارية المغلقة بأطر انسانية ودينية لم تقتصر على بلدان أوروبا الاستعمارية، وإنَّما امتدت الى القارة الامريكية، وإن كانت هذه القارةُ ما تزال متأثرة بسياسة مبدأ (مورنو الانعزالي).[4]

ففي عام 1870م أنشئت جمعية أمريكية باسم جمعية استكشاف فلسطين، على غرار صندوق الاستكشاف البريطاني،[5] وكانت امريكا تشارك الدولَ الأوروبية الأخرى في التآمر على الدولة العثمانية، وتساهمُ في إثارة الفتن القومية، والطائفية، كإحدى الوسائل الهامة لتفجير الدولة العثمانية، والسيطرة على ممتلكاتها.

وهكذا أطلَّ القرنُ العشرونَ، والتنافسُ بين الدول الغربية الاستعمارية على أشده، للسيطرة على البلاد الخاضعة للدولة العثمانية، التي كانت مَحَطَّ أنظار الدول الاوروبية، لِما لها من أهمية اقتصادية واستراتيجية، وقد أدى ذلك في نهاية الأمر إلى الاتفاق الجماعي بين الدول، على ضرورة اقتسامِ ممتلكات الدولة العثمانية، والسيطرةِ بصورة خاصة على القدس، وتنفيذِ المشروع الاستعماري الإمبرياليِّ، المتمثلِ في إقامة دولةٍ يهودية تكون رأسَ جسر وأداةً، وقاعدةً استعماريةً كما تجلى ذلك في مؤتمر بانرمان ١٩٠٧م.

2.1. السلطان عبد الحميد الثاني وموقفُه من النشاط الصهيوني والاستيطاني في فلسطين

1. السلطان عبد الحميد واليهود في القدس:

إنَّ حقيقة الصراع بين السلطان عبد الحميد الثاني واليهود وحقيقة استقرارهم في القدس، من أهم الأحداث في تاريخ السلطان المسلم الغيور عبد الحميد الثاني.[6]

عاش اليهود تحت الحكم العثماني بسلام، مع أنهم في أوروبا الشرقية كانوا يلاقوا كراهيةً قويةً، كانت تتفاقم من وقت لآخر لتنتهي بالمذابح. فقد كانت الدولة العثمانية تعامل اليهود بالاحترام قبل ظهور الفكرة الصهيونية

---

3 حسان حلاق : موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية(1897-1909)،الطبعة3 (الدار الجامعية، بيروت)، ٢١٤.

4 مبدأ مونرو الانعزالي: بيان أعلنه الرئيس الأمريكي جميس مونرو في رسالة سلمها للكونجرس الامريكي في (٢) ديسمبر 1823م)، نادى مبدأ مونرو بضمان استقلال كل دول نصف الكرة الغربي ضد التدخل الاوروبي بغرض اضطهادهم، أو التدخل في تقرير مصيرهم ويشير مبدأ مونرو أيضاً الى أن الاوروبيين الامريكيين لا يجوز اعتبارهم رعايا مستعمرات لأي قوى اوروبية في المستقبل.

5 بديعة أمين: المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية، الطبعة1 (دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤م)،١٤٦

6 أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، الطبعة1(مؤسسة الرسالة، دار البشير، بيروت، 1997م)، 37

السياسية، التي لم يكن لها أيةُ علاقة باليهود أو بالدين اليهودي، إلا من ناحية واحدة، وهي استعمال الدين اليهودي كغطاء لتنفيذ المشروع الصهيوني، واستعمال اليهود كمادة لاستغلالها من أجل إقامة الدولة اليهودية، التي كان الاستعمار يرمي من وراء إقامتها، تأسيسَ قاعدة استعمارية لتأمين مصالحِه في العالم الإسلاميِّ.

عمل اليهود في الدولة العثمانية في كل فروع التجارة والعمل والصناعة والعلم، ووصل بعضُهم الى مراكزَ مهمةٍ. وتمتع اليهود – كسائر الأقليات داخل الامبراطورية – بقدر كبير من الاستقلال الذاتي والإداري والطائفي، فكان الحاخام باشي أو الحاخام الأكبر هو ممثل اليهود في كل أمر أمامَ الحكومة، كما سُمِحَ لأفراد الطائفة بحرية اختيارُ رؤسائهم الروحيين، وفرض الضرائب، وحل الخلافات فيما بينهم، وكانت المحكمةُ اليهودية تحكم بينهم حسب الشريعة اليهودية، كما لم يحدث أدنى تدخل في الأموال التي تجمع لمؤسساتهم الخيرية أو التعليمية، وتمتعت مدارسهم الطائفية باستقلال ثقافي ذاتي.[7]

وبعد خضوع القدس للحكم العثماني في عام ١٥١٦م، بدأت الهجرة إلى القدس، وأقاموا في الأماكن مثل القدس، طبريا، صفد، الخليل.

وفي منتصف القرن الثامنَ عشرَ هاجر عددٌ من يهود بولندا وروسيا إلى فلسطين بسبب اضطهادهم هناك، واستقرَّ معظمُهم في صفد وطبريا، حيث لاقَوْا في حكم ضاهر العمر الحماية والأمن، كما لاقوا من مختلف السلاطين العثمانيين المعاملة الحسنة.

وتُعَدُّ الدولةُ العثمانية هي الدولة الوحيدة التي لم يحصل فيها اضطهاد لليهود. وقد بلغ عدد اليهود في القدس عندما غزا نابليون بونابرت البلاد عام (١٧٩٩م) خمسة آلاف تقريبًا.

ويسمى هؤلاء اليهود بالسفارديم، أيْ: أهل الكتاب والظاهر أنَّ عددهم ارتفع الى حوالي ستةِ آلاف في عام ١٨٣٩م، مقابل ما يقارب من (٣٠٠،٠٠٠) عربي وأنَّ اليهود لم تتعد نسبتهم ٢% بالمئة من مجموع سكان فلسطين، بينما يذكر ماندل الصحفي البلجيكي بأن عدد اليهود عام ١٨٨٠م، لم يتعد (٢٢ألفِ) يهودي موزعين في المدن الأربع وهي القدس وطبريا وصفد والخليل.[8]

لم يواجه المهاجرون اليهود أيَّةَ عقبة سياسية، لأنَّ زعماء المسلمين لم يرفضوا في أَيِّ وقت من الأوقات، السماحَ لليهود القادمين من البلدان الاجنبية بدخول القدس والاستيطان فيها.

وبعد وصول أول فوج من المستوطنين الصهيونيين من رومانيا عام (١٨٨٢م)، أصدر السلطان عبد الحميد الثاني لأول مرة في التاريخ عام (١٨٨٥م)، أمرًا يسمح بدخول اليهود كحجاج فقط لا كمستوطنين. على أنَّ القانون لم ينفذ أبدًا بصرامة، ولكن هذا القانون وما تلاه من قوانين تقيد الهجرة، كانت تنطبق فقط على اليهود

7خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ – ١٩١٨م، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٣م)، ١٩.

8 حسان حلاق : موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٩٧–(١٩٠٩م(الدار الجامعية، الطبعة الثانية بيروت، 1980م)، ٨٣.

الأجانب، أمّا مئات الآلاف من المواطنين اليهود في البلدان المحيطة بالقدس، والخاضعة للإمبراطورية العثمانية، فقد كان باستطاعتهم دومًا الاستيطان في القدس.

وفي عام (١٩١٤م) كان وصول المهاجرين اليهود الى أراضي الدولة العثمانية – ومنها القدس – يستقبل بعدم المبالاة، وينظر إليه نظرة انسانية، خاصةً أن هؤلاء المهاجرين كانوا يأتون للإقامة من أجل العبادة، ويهربون من المذابح التي يلاقونها في بلاد أخرى ليست من العالم الإسلامي.

ولا يعقل أنْ يخطر ببال المهاجرين الاساءة إلى العرب في ولاياتهم، وهم الذين رحبوا بهم، وأفسحوا لهم صدورهم وعلى مدى عصور التاريخ.[9] والغريب أنْ يقف اليهود من العرب هذا الموقف العدائي، الوحشي، وهم الذين نعموا في ظل الدولة العثمانية والدول العربية الاسلامية بالسلام والرخاء، بينما يتعرضون في أوروبا لضروب الاضطهاد لقد منحهم الإسلام الحرية وأتاح لهم الفرصة للوصول الى المراتب العليا في الدولة، وشجع وأكرم من نبغ منهم من الشعراء والفلاسفة والعلماء، والأطباء، والمؤرخين.[10]

وهكذا نجد أنَّه ليس هناك من مبرر اطلاقًا، لاعتداء اليهود على المسلمين في أيةِ ولاية من ولايات العالم الاسلامي، (بسبب اضطهاد اليهود)، أو (بسبب اللاسامية)، أو (بسبب المسألة اليهودية التي لم يكن قد وقع عليهم بسببها أيُّ أذى في العالم الإسلامي، فلم يكن هناك اضطهادٌ، ولا مذابحُ، بفضل سماحة الإسلام والمسلمين. ولم يكن هناك لا سامية في العالم الإسلامي، خاصة في العالم العربي، ولم يكن هناك مشكلة مع اليهود في أي ولاية عربية أو إسلامية، لأنَّهم كانوا يعاملون أحسن معاملة يلقاها إخوانهم في الدين، في أي بلد في العالم. وكان من الأولى أن تحل مشكلتهم عند من أوجدوها عند أولئك الذين أوقعوا فيهم المذابح. إن اليهود تمتعوا بكل الامتيازات والحصانات بموجب قوانين رعايا الدولة. ووجدوا السلم والأمان وحرية الوجود الكامل في الدولة العثمانية. الموانع التي فرضها السلطان عبد الحميد على هجرة اليهود إلى القدس:

من الأمور البديهية المعروفة بشكل كبير في الوطن العربي هي قصة رفض السلطان عبد الحميد الثاني بيعَ القدس أو التنازل عنها لرئيس الوكالة اليهودية تيودور هرتزل.[11] وبدأت قرارات المنع الصادرة من الإدارة السلطانية تظهر منذ بداية عام ١٨٨٢م.

---

9 اسماعيل احمد ياغي، موقف عرب فلسطين من الهجرة اليهودية الصهيونية (١٨٨٢– ١٩١٤م)، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام (فلسطين)، ٣.

10الفريد ليلينتال، هكذا يضيع الشرق الأوسط، (دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٧م)، ٢٩٤

11تيودور هرتزل 1860–1904: هو كاتب صحفي نمساوي وضع كتاب بين فيه أهدافه التي تتلخص في جمع اليهود وتوطنهم في دولة يهودية خالصة وساعد هرتزل في حركته الصهيونية كتاب كبار من اليهود مثل ماكسانوردو وإسرائيل زنجويل وغيرهم من اليهود من مختلف انحاء العالم، وتوفي وفي نفسه غصة لعدم قبول مشروعه بإنشاء وطن قومي لليهود أنظر عبد الله التل خطر اليهودية على الإسلام والمسيحية تر محمد خليفة التونسي، (دار الكتاب العربي، تونس، 1951)، 163

ولكن لماذا لجأ عبد الحميد إلى هذه الطريقة؟ كان السلطان يرى أنَّ هجرة اليهود إلى تركيا وبخاصة القدس، قد نجم عنها عنصر انفصالي جديد يدعو إلى تقسيم الدولة العثمانية وتمزيق أوصالها، وكان ظهور هذا التيار بمثابة فتح الباب من جديد أمام الدول الكبرى لتتدخل وتكون سببًا في إزعاج الدولة العثمانية وقَضِّ مضجعها وتكدير صفو حياتها. كما أنَّ السماح لليهود بالهجرة إلى القدس يمكن أنْ يضايق العرب وينغصَ عليهم حياتهم، وما لبثت ردود الأفعال العربية أن ظهرت مدوية بمجرد شروع اليهود في هجراتهم إلى أرض القدس. وأصدر السلطان في سنة ١٨٨٢م ثلاث فرمانات سلطانية تقضي بمنع هذه الهجرات ورد فيها: أنَّ اليهود المهاجرين إلى القدس سوف يؤسسون فيما بعد حكومة يهودية فيها، ويجب علينا إجلاؤهم من أراضي الدولة العثمانية، ثم يؤتى بهم إلى الساحل ليركبوا متن السفن ويرسل بهم إلى أمريكا، ولا قبل لنا باستقبال اليهود الذين تلفظهم أوروبا وترفض إقامتَهم بين سكانها، فاليهود القادمون سوف يكونون بمثابة مصدر للفساد، ثم طالب السلطان عبد الحميد الثاني باتخاذ جميع الإجراءات والتدابير اللازمة لوقف هذه الهجرات المتدفقة.[12]

لكنَّ السلطان عبد الحميد الثاني بين موقفه من الهجرات اليهودية للأراضي العثمانية، فأصدر بمجرد وصوله للحكم في 1876 مذكرة قانونية بعنوان "مذكرات الأراضي العثمانية"، التي منع فيها بيع أراضي الدولة وخاصةً الفلسطينية منها لليهود، وجهز وحدة شرطة خاصة للقيام بذلك ومتابعته، كما خصص أوقاتٍ محددةً وقصيرةً لليهود الراغبين في زيارة القدس،[13] وقام بشراء كل الأراضي التي يرغب أصحابها ببيعها بماله الشخصي وجعلها أراضي سلطانية أو ما يعرف بالمزارع السلطانية بالقدس كما عمل على زيادة عدد السكان المسلمين في المدينة.[14]

ورغم هذا الموقف الواضح للسلطان استمر اليهود في محاولاتهم في إقناع السلطان، وتوجه الكثيرُ منهم إلى القسطنطينية، لكنَّ السلطان عبد الحميد الثاني تمسكَ بقانون الهجرة، وافهمهم أنَّ اليهود يستطيعون العيش بسلام في أيَّةِ جهة من الدولة العثمانية إلا القدس، وأنَّ الدولة ترحب بالمضطهدين، لكن لا ترحب بإقامة مملكة لليهود في القدس يكون أساسُها الدينَ، لكنَّ اليهود صدموا من موقف السلطان وراحوا ينشرون الدعايات ضده. كما اقترح اليهود أنْ يبيع لهم السلطان عبد الحميد الثاني المزارع السلطانية الواقع على ساحل فلسطين، أو تأجيرها لهم لمدة 99 سنة مقابل ذهب يعادل 3 ميزانيات عثمانية، لكنَّ السلطان رفض ذلك. وفشلت كل المحاولات وذلك لبعد نظر السلطان ومعرفته بنية الصهاينة الحقيقية.

في 29 حزيران 1882 أرسل السلطان رسالة إلى متصرف القدس، يطلب فيها منع اليهود من دخول القدس وعدم السماح لهم بذلك إلا في حالة الحج، وذلك لمدة 3 أشهر على أن يُحجز جواز سفر الزائر ويودع في مركز

12جواد رفعت آتيلاخان، فاجعة ٣١ مارس، (إستانبول ١٩٧٢م) ٤٢-٤٣

13 https://www.turkpress.co/node/12449، وثيقة رفض السلطان عبد الحميد الثاني بيع فلسطين، (2020م) 4-25

14 عثمان نوري طوباش، العثمانيون رجالهم العظام ومؤسساتهم الشامخة، (دار الرقم، الكويت،2016م)258

الشـرطة ويتم اسـتبداله مؤقتًا بالجواز الأحمر،[15] كما جعل السـلطان عبد الحميد الثاني القدس سـنجقا (لواء) مسـتقلا، ومتصـرفية لها اتصـال مباشـرةً بالباب العالي في عام 1887، وفصـله عن ولاية دمشـق.[16] كما قام بمجهودات للحفاظ على سيناء والعريش، لأنَّها مرحلة أولى لسيطرة اليهود على القدس.[17]

في 1888 صدر قانون يسمح بدخول اليهود شريطة ألّا يأتوا في صورة مجموعات، وكتحايل من طرفهم اخذوا يستقرون في الأماكن القريبة من القدس، وصدر على خلفية هذا التصرف قرار في 1897 يحظُر إسكان مهاجري اليهود في المناطق المجاورة لفلسطين حتى سوريا وبيروت أيضاً.[18]

2. السلطان عبد الحميد والحركة الصهيونية

1.2. السلطان عبد الحميد الثاني وهرتزل

برزت في أواخر القرن التاسعَ عشرَ شخصية يهودية قوية، هي تيودور هيرتزل الأب الروحي لليهود الذي استهل مساعيَه مع السلطان عبد الحميد الثاني من 1896 إلى 1904، زار فيها إسطنبول خمس مرات، وطلب فيها مقابلة السلطان عبد الحميد، في بادئ الأمر رفض السلطان عبد الحميد مقابلته، وبعد أنْ حصل هرتزل على تأييد أوروبي للمسألة اليهودية وجعل هذه القوى تضغط على السلطان عبد الحميد الثاني لمقابلته، وقابله السلطان عبد الحميد الثاني لمعرفة الخطط اليهودية. فكيف كانت العلاقة بين السـلطان عبد الحميد الثاني وهرتزل؟ وما هي الخطط اليهودية للسيطرة على القدس؟ وما العروضُ التي قدَّمها هرتزل للسلطان عبد الحميد الثاني؟ وكيف عمل السلطان عبد الحميد الثاني على حماية القدس؟

ظلَّتْ جهود المفكرين اليهود المبذولة في سبيل عودة أبناء دينهم وقومهم إلى فلسطين مجرد حبر على ورق، حتى ظهر أبو الصهيونية السياسية (تيودور هرتزل، فقد سعى هرتزل منذ سنة ١٨٩١م لحل مشكلة اليهود في أوروبا، وأخذ يدون أفكاره على الورق، بعد أنْ فشل في إقناع بعض زعماء اليهود بقضيته، ودعا صراحة في كتاباته الى إحياء الدولة اليهودية، وحدد الأرجنتين أو فلسطين مكاناً لإقامة الدولة العتية، ونشر مؤلفًا حول هذا الموضوع، لاقى المؤلف سالف الذكر رواجًا واسعًا بين يهود الامبراطورية النمساوية والمجرية، فتشجع على الدعوة الى إقامة مؤتمر صهيوني في مدينة بال في سويسرا، فاستجاب له عدد كبير من اليهود، وافتتح المؤتمر يوم ٢١ ربيع الأول

---

15 بهاء الأمير، السلطان عبد الحميد الثاني وتيودور هيرتزل (2020)، 234

16 أنور الجندي، تصحيح أكبر خطأ في تاريخ الإسلام الحديث السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، (دار ابن زيدون، لبنان، 1407هـ)، 104

17 محمود عبد الواحد محمود ومواهب عدنان أحمد، موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الحركة الصهيونية: ثوابت مبدئية في ضعف مؤسسات الدولة العثمانية، (مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج 18، ع 8 2011) 175

18 حسين اوزدمير، فلسطين في العهد العثماني وصرخة السلطان عبد الحميد الثاني، تر عبد الله محمد بسطويسي، يوكسل جلبينار، (دار النيل القاهرة 2013)، 181-187

سنة ١٣١٥هـ. الموافق ٢٩ آب سنة ١٨٩٧م، وأعلن هرتزل في خطبة الافتتاح أنَّ الهدف الحقيقي من وراء إقامة هذا المؤتمر، هو وضع حجر الأساس للوطن القومي للشعب اليهودي،[19] وانتخب هرتزل في هذا الاجتماع رئيسًا للحركة الصهيونية.

وبعد سنة من هذا الحدث، عقد المؤتمر الصهيوني الثاني في بال أيضًا، وفيه تقرر وجوب إنشاء شركة مصرفية لتمويل شراء الأراضي في فلسطين تحت مسمى ((المصرف اليهودي الاستعماري)).

وفي المؤتمر الصهيوني الثالث الذي عقد في ذات المدينة سالفة الذكر، خلال الفترة الممتدة من ٨ الى 11 ربيع الآخر ١٣١٧هـ، الموافق من ١٥ الى ١٨ آب ١٨٩٩م، أعلن عن تأسيس صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار، من أجل تمويل الاستيطان اليهودي في القدس وجوارها، وتأمين الأموال التي تحتاجها الحركة الصهيونية لتنفيذ مخططاتها، وعقدت بعد هذا عدة مؤتمرات أخرى، تمحورت كلُّها حول اتخاذ كافة الوسائل والسبل لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.[20] وقام هرتزل باتصالاته تلك، بتوجيه من الدول الأوروبية خاصة بريطانيا والمانيا، وكان هرتزل يعلم مدى الضائقة المالية التي تمر بها الدولة العثمانية، لذلك كان يحاول إغراء السلطان عبد الحميد الثاني بحل مشكلاتِه المالية مقابل تنفيذ طلبات الصهيونية، ولإقناعه بفتح باب الهجرة اليهودية إلى القدس، والسماح لهم بإقامة مستوطنات للإقامة فيها.

أخبر هرتزل السلطان عبد الحميد الثاني، وذلك عن طريق الوسطاء (استخدام الوسطاء فن يجيده السماسرة والصهاينة)، أنه سينشر في جريدة "دي فيلت"، التي يعمل بها بسرور وحياد أكيدين المراسلات والأنباء التي قد تكون في صالح السلطان عبد الحميد الثاني، وقد استخدم هرتزل بالفعل الصحافة اليهودية في العالم ضد الأقلية المتمردة، ليحوز على رضى السلطان. ولم يتردد هرتزل في أن يكتب إلى باديني رئيس حكومة النمسا في عام (١٨٩٦م)، عارضًا عليه اصدارَ مجلة تدافع عن مصالح رئيس الحكومة مقابل خدمته للسياسة الصهيونية. كما أنَّه لا يتردد في أنْ يعلن دون حياء، أنَّ الحركة الصهيونية ستحول يهود العالم إلى عشرة ملايين عميل لبريطانيا، إذا ما ساعدتهم الأخيرة على تحقيق الحلم الصهيوني، ومن المعروف أنَّ هرتزل سبق أن تقدم بعرض مماثل الى ألمانيا، لتحويل اليهود الى عملاء ألمان.[21]

---

19 صابر عبد الرحمن طعيمة: اليهود بين الدين والتاريخ. دراسة للجوانب العقائدية والتاريخية عند بني إسرائيل، (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٢م)، ٦٤٤.

20 حسان حلاق، قضايا ومشكلات العالم، (دار النهضة العربية، بيروت،2004م)،182-185

21 عبد الوهاب المسيري، اليهود والصهيونية واسرائيل، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٥)، 143

ومن الواضح أنَّ هرتزل وأعوانَه أرادوا أنْ يستغلوا الضائقة المالية الشديدة، التي كانت تحت وطأتها الدولة العثمانية، فلوحوا بالمال، لكنَّ السلطان عبد الحميد الثاني ما وهن وما ضعف وما استكان أمام إغراء المال ورد وسطاء هرتزل بقوله:

"انصحوا الدكتور هرتزل بألَّا يتخذ خطوات جديدة في هذا الموضوع، إنّي لا أستطيع أنْ أتخلى عن شبر واحد من الأرض، فهي ليست ملكَ يميني بل ملك شعبي. لقد قاتل شعبي في سبيل هذه الأرض ورواها بدمه، فليحتفظ اليهود بملايينهم إذا مزقت إمبراطوريتي، فلعلهم يستطيعون آنذاك بأن يأخذوا فلسطين بلا ثمن، ولكن يجب أن يبدأ ذلك التمزيق أولًا في جثثنا وإني لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة".[22]

ولم يكنْ هدف الصهاينة اليهود هو الحصول على مقر إقامة أو وطن، لأنَّ ذلك كان متاحًا لهم في أيَّةِ بقعة من الدولة العثمانية، وكان بإمكانهم أنْ يكونوا مواطنين عثمانيين أينما كانوا، وحيثما أرادوا في الدولة العثمانية عدا القدس، التي كانوا يتطلعون إليها لتحقيق أهداف سياسية استعمارية، لذلك كان الصهاينة يقولون إنَّ القدس وطننا القومي الذي لا يمكن أنْ ينسى. ومجرد الاسم هائل ومثير كالصيحة الجامعة بالنسبة لشعبنا. وإذا ما منَحَنا السلطانُ صاحب الجلالة فلسطينَ، فسنقدم بالمقابل الوعد بتسوية مشاكل تركيا المالية تمامًا، أمَّا أوروبا فتكون قد شيدت بذلك جزءًا من الحصن في وجه آسيا. إننا سنقوم بدور المخفر الحضاري المتقدم في وجه البربرية.

ونتيجة لاتصالاته المتعددة، توسط امبراطور النمسا لهرتزل، وفي أيار عام ١٩٠١م أتى إلى إستانبول، لمقابلة السلطان عبد الحميد الثاني، بصفته رئيسًا لليهود وصحفيًّا ذا تأثير، ولكن حظر عليه التحدث عن الصهيونية. وأثناء لقائه مع السلطان عرض هرتزل مساعدتَه على الحكومة، لتوحيد ديونها للممولين الأجانب، الذين كانوا يضغطون عليها ويتدخلون في شؤونها الداخلية، بسبب ديونهم، بواسطة قرض طويل الأمد، يقدمه بعض الرأسماليين اليهود، مقترحًا مقابل ذلك إصدار بيان صداقة من قبل السلطان عبد الحميد الثاني تجاه اليهود، يرحب بقدومهم الى الامبراطورية العثمانية والاستيطان فيها.[23] حيث قال هرتزل في ممالأة واستعطاف للسلطان إنّي أكرس نفسي لخدمته، لأنه يحسن إلى اليهود، واليهود في العالم كله مدينون له بذلك، وإنّي بشكل خاص مستعد لتأدية أية خدمة له).

وبعد هذه المقابلة، استدعى عزت باشا، أحدُ مستشاري السلطان عبد الحميد، هرتزل للتفاوض معه بشأن اقتراحاته لتوحيد الديون، وأبلغه أنَّ اليهود يستطيعون أنْ يأتوا إلينا، بشرط أن يوافقوا على قبول الجنسية العثمانية، ولن يُسمحَ لهم باستيطان جماعي في أيِّ مكان، وخلال المفاوضات التي تبعت هذه اللقاءات، استُدعَ هرتزل مرة

22حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، المجلد الأول، (دار المعارف، مصر، القاهرة،١٩٧٣م)، ١٠١ – ١٠٢.

23 صبري جريس، تاريخ الصهيونية، الجزء الأول، (مركز الابحاث، بيروت ١٩٨١م)، ١٦٥.

أخرى، في شباط ١٩٠٢م إلى إستنبول، وأُبلغ أيضًا أنَّه لن يسمح لليهود الذين يفدون الى الامبراطورية العثمانية بالاستيطان في البداية، في القدس، وستعين الحكومة من حين إلى آخر الأماكن التي يسمح لهم بالاستيطان فيها، ولكن هرتزل رفض هذا العرض، وأدى موقف الحكومة التركية هذا من جهة، وعجز هرتزل عن إيجاد المال اللازم لتوحيد الديون من جهة أخرى إلى إيقاف المفاوضات بين الطرفين، بينما اقتنع هرتزل بأنه لن يحصل على امتياز توطين اليهود في القدس، إلّا بعد تقسيم تركيا. وقد دون هرتزل في مذكراته رد السلطان عبد الحميد الثاني عندما عرض عليه المال لشراء القدس بقوله:

(لا أقدر أنْ أبيع ولو قدمًا واحدة من البلاد، لأنَّها ليست لي، بل لشعبي، لقد حصل شعبي على هذه الامبراطورية بإراقة دمائهم، وقد غذوها فيما بعد بدمائهم، وسوف نغطيها بدمائنا قبل أنْ نسمح لأحد باغتصابها منا، لقد حاربت كتيبتان من جيشنا في سوريا وفلسطين، وقتل رجالنا الواحد بعد الآخر لأنَّ أحدًا منهم لم يرضَ بالتسليم، وفضَّلوا أن يموتوا في ساحة القتال. الامبراطورية التركية ليست لي وإنما للشعب التركي، لا أستطيع أبدًا أنْ أعطي أحدًا أيَّ جزء منها. ليحفظ اليهود ببلايينهم، فإذا قسمت الامبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين دون مقابل، إنما لن تقسم إلا على جثتنا ولن أقبل بتشريحه لأي غرض كان).

2.2. فشل المشروع اليهودي في القدس خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني

تحالفت جميع القوى الاستعمارية لتنفيذ المشروع الصهيوني، وبذلت جهودًا متواصلة لتهجير اليهود إلى القدس، وقامت بالضغوط والمؤامرات على الدولة العثمانية، والسلطان عبد الحميد الثاني بالذات، حتى أسقطته لأنَّه كان عقبة في طريقها تحول دون تنفيذ ذلك المشروع الصهيوني.

ونستطيع أنْ نقول بكل ثقة أنَّ جميع تلك الجهود قد فشلت، لأنه لولا الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، وما نتج عنها من تدمير للدولة العثمانية، واحتلال مباشر لفلسطين من قبل الاستعمار البريطاني، وتقسيم البلاد العربية بين الدول الغربية – لما قدر للمشروع الصهيوني أن يرى الحياة في القدس.

ولعلَّ ما سنورده من أرقام عن عدد المهجرين اليهود، وعن مساحة الأراضي التي استطاعوا الاستيلاء عليها، بدعم الدول الاستعمارية، هو دليل واضح على فشل الجهود الاستعمارية لتهويد القدس.

اختلفت التقديرات حول عدد اليهود قبيل وصول طلائع المهاجرين الجدد اليها، ويستفاد من إحصاء جرى للسكان (عام) (١٨٣٩م)، فذكر أن عددهم نحو (٦٥٠٠) نسمة نصفهم في القدس، وارتفع هذا الرقم في السنة التي تلتها ليصل عام ١٨٤٥م الى (١٠٥٠٠) نسمة، ثم ارتفع ليصل الى (١٤٥٠٠) نسمة) في عام ١٨٥٦م، ووصل في نهاية عام ١٨٨١م إلى (٢٢٣٥٠) نسمة)، وكان أكثر من نصف أولئك السكان يعيشون في القدس، بينما يعيش الباقون في صفد وطبريا وعكا وحيفا ونابلس والخليل وفي قريتي شفا عمرو والبقيعة.

وفي عام ١٨٧٥م بدأت موجات الهجرة تتدفق، وكان معدل عدد المهاجرين يصل إلى ألفين في العام، مما جعل قنصل الولايات المتحدة يكتب الى وزارة خارجيته، محذِّرًا من أنَّ تدفق اليهود على القدس من روسيا بمثل هذه

الكثرة، سوف يقلب الحالة في البلاد، فلا تمضي سنوات حتى يصبحَ اليهود هم سكان لا سكانها الاصليون. ونتيجة لهذه الهجرة ازداد عدد اليهود، فبلغ في نهاية القرن التاسعَ عشرَ يهودي، نصفهم تقريبًا في القدس، كما بلغ عدد مستعمراتهم تسعَ عشرةَ مستعمرةً، عدد سكانها (٤٣٥٠) شخصاً.[24] منهم حوالي (٤٥٠٠٠) يعيشون في ٩ مدن صغيرة وكبيرة، في القدس وحدها (٢٨٢٥٥)، بينما لم يكن هناك سوى (٤٣٥٠) فردًا يتوزعون على ١٩ مستوطنة يمثلون الاستيطان الحديث. ولم يكن هذا العدد كفيلًا بتغيير النموذج التقليدي للاستيطان القديم القائم على الصدقة.[25]

أصدرتِ السلطات العثمانية سنة ١٨٥٨م قانون الأراضي العثماني المؤقت – الذي رغم كونه مؤقتًا بقي نافذ المفعول، في فلسطين على الأقل لمدة تزيد على قرن من الزمن – ليساعدها على تنفيذ سياستها تلك، وشمل ذلك القانون تعليماتٍ عديدةً لتنظيم ملكية الأراضي والحقوق والواجبات المترتبة على ذلك، فرضت إحداها على مالك الأرض تسجيل أرضه باسمه في دائرة تسجيل الأراضي (الطابو)، لكي يضمن حقوقه في الملكية، بينما نصت قوانينُ أخرى على أنَّ ملكية كل قطعة أرض من نوع الأراضي الاميرية (ميري)، هو تعريف ينطبق على معظم الأراضي في فلسطين، تنتقل إلى الدولة، إذا امتنع صاحبها عن فلاحتها لمدة سنوات متتالية.

كما أرسلت وزارة الداخلية العثمانية إلى متصرف مدينة القدس رسالة تضمنت عدم السماح لليهود بإقامة ابنية أو مشاريع او شراء أراضي في مدينة القدس،[26] فإصرار السلطة على جباية الضرائب المرتبة على المحاصيل (الأعشار)،[27] وفقًا لتقديرات مُبالَغٍ فيها،[28] بحيث لم يكن لدى الفلاحين القدرة على تسديدها دفع الكثيرين منهم إلى التنازل عن فلاحة مساحات من أراضيهم، فقامت الدولة بالاستيلاء عليها، وبيعها بالمزاد العلني، وبأسعار بخسة عادة، للأفندية والأثرياء من سكان المدن، بحيث استطاع عدد ضئيل منهم، تركيز ملكية كل أراضي مرج ابن عامر (جنوب مدينة الناصرة الى عائلة سرسق... في بيروت (وهي الأراضي التي بيعت لليهود فيما بعد)، واشترى أغنياء آخرون معظم الأراضي القريبة من المدن: صفد ويافا وغزة. وكان أصحاب هذه الأراضي الجدد يؤجرونها للفلاحين، أبناء القرى المجاورة رغم أنَّ عدد المستأجرين كان قليلًا وطرق فلاحتهم بدائية، وكانوا يتهربون من دفع حصة أصحاب الأراضي في المحصول، ولهذا كان أولئك مستعدين دائمًا لبيع الأراضي التي وصلت الى حوزتهم بأسعار بخسة. حتى في الثمانينات والتسعينات من القرن التاسع عشر)، كانت أراضي مرج ابن عامر، والسهل

24 اسماعيل أحمد ياغي: موقف عرب فلسطين من الهجرة اليهودية الصهيونية (١٨٨٢-١٩١م)، (فلسطين)، ٢.

25 خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1908-1918، (مركز الأبحاث، بيروت،1973)، 19

26 الوثيقة رقم (١٦) رسالة وزارة الداخلية العثمانية.

27 الوثيقة رقم (١٥) في الملحق الوثائقي، تنص هذه الوثيقة ببيع الأراضي الأميرية في عهد السلطان عبد الحميد.

28 الوثيقة رقم (١٨) في الملحق الوثائقي.

الساحلي بين حيفا وعكا ووادي الحوارث الى جنوب حيفا، معروضة للبيع من قبل مالكيها الجدد. دون أنْ يكونَ هناك من يشـــتريها. وقد بيعت معظم الأراضـــي إلى اليهود الذين أقاموا عليها، مع مرور الوقت عشـــرات المستوطنات، كذلك فإن أمر السلطان القاضي بتسجيل الأراضي بأسماء مالكيها في دوائر تسجيل الأراضي (الطابو)، قد ساهم أيضًـا في الإسـراع بعملية تركيز الملكية تلك، في أيدي قلة من الوجهاء، إذ إنَّ كثيراً من الفلاحين خشـوا من ازدياد عبء الضـرائب، الملقى على عاتقهم، بعد تنفيذ عملية التسـجيل تلك، واطلاع السلطات نتيجة لها على كل ممتلكاتهم. لذلك اتجه العديد من الفلاحين الى الأفندية (الوجهاء) لحمايتهم، وذلك بطلب موافقتهم على تسجيل أراضي الفلاحين تحت أسمائهم، لكي يتجنبوا دفع الضرائب، مقابل دفع نسبة مئوية معينة من ناتج تلك الأراضـي، لقاء تلك الحماية. وقد انتقلت بهذه العملية، رسميًّا على الأقل، ملكية مسـاحات من الأراضي، لا بأس بها، إلى أولئك الأفندية.[29]

وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نعرف السبب الأساسي لانتقال الأراضي التي حصل عليها اليهود، من العائلات غير الفلسـطينية والغرباء التي كانت تعيش خارج فلسـطين. يضـاف إلى تلك الأسـباب المصـادرات والهبات التي كانت تمنحها حكومة الانتداب البريطاني لليهود، بصـفتها تملك صـلاحيات السـلطان العثماني، التي أبقتها لتنفيذها لمصـلحة المشـروع الصـهيوني. وكانت أكبر نسـبة من الأراضـي التي انتقلت ملكيتها لليهود من الهبات الحكومية التي منحتها الحكومة البريطانية، بصـفتها الدولة المنتدبة من عصـبة الأمم لإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين.[30]

وفي سـنة ١٨٧٩م تم اسـتملاك نحو (١٠٠٠٠) دونم من تاجر يدعي تيان (لبناني). إلا أنَّ معظم المسـتوطنين اضطروا الى تركها بعد نحو ٣ سنوات من تأسيسها في ١٨٨١م بسبب الأمراض التي تفشت بهم والخسائر التي لحقت بهم نتيجة لعدم خبرتهم في الزراعة، فسلمت الأراضي الى مزارعين عرب لفلاحتها.[31]

ونتيجة لاحتجاجات عرب فلسطين على بيع العائلات المذكورة الأراضي لليهود، استجابت الأستانة للاحتجاج إلَّا أنَّ التدخل البريطاني أبطل مفعول فرمان السلطنة العثمانية، ولكنَّ عرب فلسطين واصلوا الاتصال بالآستانة، وصدر قرار في السنة التالية ١٨٩٢م، بمنع اليهود من شراء الأراضي، ويمنع أيضًا الرعايا من بيع الأراضي لليهود، ولكنَّ بريطانيا وبعضَ الدول الكبرى تدخلت، فاسـتطاعت أنْ تقلل من فاعلية المنع بالرغم من تثبت الحكومة العثمانية برأيها حتى خلع السلطان عبد الحميد الثاني.[32]

---

29 جريس، تاريخ الصهيونية، 113-114

30 النتشة، عبد الحميد الثاني وفلسطين السلطان الذي خسر عرشه من أجل فلسطين،187

31جريس، تاريخ الصهيونية، 69

32 ياغي، موقف عرب فلسطين من الهجرة اليهودية الصهيونية (١٨٨٢- ١٩١٤م)، ٥

وفي سنة ١٩٠١م، تم شراء أراضي مساحتها (٣١٥٠٠) دونم من الأراضي الواقعة بالقرب من طبريا من عائلة سرسق البيروتية المالكة لتلك الأراضي، وقد كان لهذه الصفقة تأثيرٌ بعيدُ المدى على النشاط الاستيطاني الصهيوني في القدس، إذ أقيم على تلك الأراضي عددٌ من المستوطنات اليهودية، جاءت بمثابة نواة لتجميع ثان من المستوطنات الصهيونية، التي أقيمت في شمال البلاد، يضاف إلى ذلك التجمع الرئيسي الذي كان قائمًا في متصرفية القدس، كذلك كانت صفقة البيع هذه بمثابة مقدمة لصفقات أخرى مماثلة، باع بموجبها أبناء عائلة سرسق للصهيونيين، مساحاتٍ شاسعةً من الأراضي منها سهل مرج أبي عامر، وفي أماكن مختلفة من فلسطين.[33] وكان الصهيونيون قد استطاعوا خلال السنوات (١٨٨٩ – ١٩٠٢م) من شراء نحو نصف أراضي قضاء طبريا، التي كانت ملكًا لعائلة عربية إقطاعية تسكن في دمشق.

وفي القدس استطاعت شركة تطوير أراضي فلسطين شراء ١٩٢ دونمًا من الأرض، حتى سنة 1918م، وذلك على جبل سكوبس، حيث أقيمت الجامعة العبرية فيما بعد، وفي المنطقة التي أنشأ عليها شارع بن يهودا والشوارع المحيطة به في القدس الجديدة، وكانت هذه الأراضي ملكًا للورد انجليزي، والبطريك اليوناني في القدس،[34] وهكذا نرى أن اليهود بتسهيلات من بريطانيا اشتروا بعض الأراضي من عائلات غي فلسطينية(عربية واجنبية) كانت تسكن خارج فلسطين، وأنَّ نسبة تلك الاراضي كانت قليلة جدًّا، ولا تكاد تذكر بالنسبة لمساحة فلسطين، وهذا ما أدى إلى فشل المشروع اليهودي في القدس خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني.

وهكذا نرى أنَّه طرأ على القدس تغيرات كبيرة في القرن التاسع عشر على صعيد السياسة الخارجية، حيث وضعت الدولة العثمانية تنظيمات لتجديد حياتها واللحاق بركب الحضارة الغربية الحديثة ومواجهة التحديات المتمثلة في التغلغل الغربي. وأوضح مثال عند هذا التغلغل هي مدينة القدس، إذ تسابقت الدول الغربية وإرسالياتها الدينية والمنقبون عن الآثار فيها، إلى إنشاء المؤسسات المختلفة إلى جانب المؤسسات الصهيونية، التي أنشأت ضمن الحملة العامة للسيطرة على مدينة القدس والقضاء على طابعها الإسلامي. ولعبت الدول الأوربية الاستعمارية دورًا كبيرًا في تمهيد الطريق أمام التغلغل اليهودي في الدولة العثمانية، وتماهت مصالحها مع مصالح الصهيونية في إيجاد حل للمسألة اليهودية. وساعدها في ذلك القنصليات التي أسستها في القدس خلال القرن التاسع عشر الميلادي، وقبلها الامتيازات الأجنبية، ومسألة حماية الرعايا والأقليات الدينية. فتدخلت بشكل سافر في شؤون الدولة العثمانية وأضعفت سيادتها. فقدت الدولة العثمانية الكثير من مصداقيتها الإسلامية، بعد انقلاب حزب الاتحاد والترقي على السلطان عبد الحميد سنة 1909، وكان هذا الحزب معاديًا للفكرة الإسلامية

33 جريس، تاريخ الصهيونية،110

34 جريس، تاريخ الصهيونية، 248-249

منتهجًا لسياسة التتريك، مسيطرًا عليه من قبل المحافل الماسونية التي يهيمن على مفاصلها وقرارها اليهود، حتى إنَّ الثورة التي أسقطت السلطان عبد الحميد وصفت بأنها ثورة يهودية أكثر منها تركية.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة الحياة السياسية في القدس خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وهي فترة شهدت تحديات كبيرة نتيجة تصاعد الأطماع الاستعمارية والصهيونية، إلى جانب التغيرات الداخلية في الدولة العثمانية. وقد سعى السلطان عبد الحميد إلى تعزيز مكانة القدس ضمن سياسته العامة التي ارتكزت على حماية الأراضي الإسلامية، مستعيناً بإجراءات سياسية وإدارية هدفت إلى الحد من التدخلات الأجنبية والتغلغل الصهيوني.

أظهرت الدراسة أن الإدارة العثمانية بذلت جهودًا واضحة في الحفاظ على هوية القدس الإسلامية والعربية، من خلال تعزيز نفوذ الدولة، وتقييد عمليات بيع الأراضي لليهود، ودعم المؤسسات الدينية والتعليمية. كما برز دور السكان المحليين في مقاومة المشاريع الاستعمارية، ما أسهم في استمرار النضال للحفاظ على هوية المدينة.

ورغم محاولات السلطان عبد الحميد الثاني حماية القدس، فإن الضغوط الدولية والتغيرات السياسية داخل الدولة العثمانية أدت إلى تزايد التدخلات الأجنبية، مما أثر على مستقبل المدينة لاحقاً. وتبرز هذه الدراسة أهمية تلك المرحلة في فهم التطورات اللاحقة التي شهدتها القدس، خاصة فيما يتعلق بالصراع على هويتها وطابعها السياسي.

وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة، فإن البحث في سياسات السلطان عبد الحميد تجاه القدس يُعدّ مفتاحًا مهماً لفهم التحديات السياسية التي واجهتها المدينة، وهو ما يستدعي مزيداً من الدراسات حول تأثير تلك السياسات على مستقبل القدس ضمن السياقين العثماني وما بعده.

المصادر والمراجع:

أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، الطبعة1 مؤسسة الرسالة، دار البشير، بيروت، 1997.

اسماعيل أحمد ياغي: موقف عرب فلسطين من الهجرة اليهودية الصهيونية (١٨٨٢-١٩١٨م)، فلسطين، 1889.

اسماعيل احمد ياغي، موقف عرب فلسطين من الهجرة اليهودية الصهيونية (١٨٨٢- ١٩١٤م)، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام فلسطين.

الفريد ليلينتال، هكذا يضيع الشرق الأوسط، دار العلم للملايين،بيروت، ١٩٥٧.

الوثيقة رقم (١٥) في الملحق الوثائقي، تنص هذه الوثيقة ببيع الأراضي الأميرية في عهد السلطان عبد الحميد.

الوثيقة رقم (١٦) رسالة وزارة الداخلية العثمانية.

الوثيقة رقم (١٨) في الملحق الوثائقي.

أنور الجندي، تصحيح أكبر خطأ في تاريخ الإسلام الحديث السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، دار ابن زيدون، لبنان، 1407.

بديعة أمين: المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية، الطبعة1 دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤

جواد رفعت آتيلاخان، فاجعة ٣١ مارس، إستانبول ١٩٧٢

حسان حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٩٧–١٩٠٩م (الدار الجامعية، الطبعة الثانية، بيروت، 1980.

حسان حلاق : موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية(1897–1909)،الطبعة3 الدار الجامعية، بيروت.

حسان حلاق، قضايا ومشكلات العالم، (دار النهضة العربية، بيروت،2004.

حسن صبري الخولي: سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، المجلد الأول، دار المعارف مصر ١٩٧٣.

حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، المجلد الأول، دار المعارف، مصر، القاهرة،١٩٧٣.

حسين اوزدمير، فلسطين في العهد العثماني وصرخة السلطان عبد الحميد الثاني، تر عبد الله محمد بسطويسي، دار النيل القاهرة 2013.

خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ – ١٩١٨م، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٣.

خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1908–1918، (مركز الأبحاث، بيروت،1973.

رفيق شاكر النتشة، عبد الحميد الثاني وفلسطين السلطان الذي خسر عرشه من أجل فلسطين، الطبعة3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991.

صابر عبد الرحمن طعيمة: اليهود بين الدين والتاريخ. دراسة للجوانب العقائدية والتاريخية عند بني إسرائيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٢.

صبري جريس، تاريخ الصهيونية، الجزء الأول، مركز الابحاث، بيروت ١٩٨١.

عبد الوهاب المسيري، اليهود والصهيونية واسرائيل، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٥.

عثمان نوري طوباش، العثمانيون رجالهم العظام ومؤسساتهم الشامخة، دار الرقم، الكويت،2016.

محمود عبد الواحد محمود ومواهب عدنان أحمد، موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الحركة الصهيونية: ثوابت مبدئية في ضعف مؤسسات الدولة العثمانية، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج 18، 2018.